

جامعة تكريت
كلية الصيدلة
المرحلة الأولى

الاسم :- أسامة خالد احمد

حقوق الانسان

حقوق الإنسان في حضارة بلاد الرافدين (العراق القديمة)

يعتبر العراق مهد الحضارات البشرية وأبرزها اهتماماً بحقوق الإنسان، إذ يذكر المختصون بتاريخ العراق القديم بأن أُولى القوانين المكتوبة في تاريخ الإنسانية قد ظهرت هناك على أثر الأعراف والتقاليد التي من أبرزها وجود مجلس للشيوخ، من أبرز اختصاصاته هو القيام بتأليف القوانين بناءً على الموروث العرفي الذي درج عليه الناس في إدارة شؤونهم، ووصفت هذه القوانين بالتطور الذاتي على صعيد نظرية حقوق الإنسان.

فيظهر مقدار الرقي الذي وصلت إليه هذه الحضارة، حيث أشارت النقوش الأثرية لألواح القوانين أن حقوق الإنسان لم تكن مجهولة في الفكر القانوني والعرفي، فالحرية والعدالة والمساواة ووضع التشريعات الكفيلة بحمايتها كانت من الأفكار الأساسية التي جسدتها القوانين المكتوبة.
ويذكر أنه أقدم وثيقة لحقوق الإنسان كانت سومرية، وأن القانون والعدالة والحرية من أساسيات الفكر العراقي القديم، وأن كلمة حرية (أماركي) قد وردت في نص سومري لأقدم وثيقة عرفها العالم القديم تشير صراحة إلى أهمية حقوق الإنسان، وتأكيدها على حريته وبرفضها كل ما يناقض ذلك.
ويعتبر إنسان وادي الرافدين أقدم مشرّعي أحكام العدالة من الحضارات الأخرى كالفرعونية والإغريقية والرومانية، فقد وضع تصوراته عن العدالة والظلم في صميم نظرية الآلهة والكون والإنسان، فالعراقيون القدامى يحتفلون في العشرين من كل شهر بعيد مكرّس لإله العدالة (شمس)، الذي أنجب في اعتقادهم ولدين هما (كيتو) و)ميتساو) أي العدالة والحق.
ومن الحِكَمْ السومرية القديمة بليغة القول (لا يوجد شيء يرقى إلى مستوى العدالة فإنها هي التي تسمح بازدياد الحياة وتطورها)، ومن النصائح الموجهة إلى الحكام بالتزام العدالة والتي عثر عليها في مكتبة (آشور بانيبال ٦٦٨-٦٢٦ ق .م)، والتي تهدف إلى حماية حقوق المواطنين آنذاك تقول: (إذا لم يعبأ الملك بإقامة العدل، فستعم الفوضى شعبه وتخرب بلاده).
يقول (كريمر): إن في بلاد سومر كان يقطن شعب يعيش في أرقى الحضارات في العالم، وأن أول سابقة قانونية في مجال حماية حق الإنسان في الحياة والمحاكمة العادلة وفي احترام حق الدفاع، وتأكيد الحرية في حدود القانون كانت معروفة لدى السومريين (في الألف الثالث ق .م).
كما أن حقوق الأفراد في المجتمع السومري تحظى بمساحة واسعة وإسهامات عديدة ومهمة تدعم الأساس القانوني والدستوري لحقوق الإنسان، وفي اعتقاد العراقيين القدامى أن إقرار العدل والنظام من أهم واجبات الملك لأن الآلهة تحب العدل وتمقت الظلم، كما يعتقدون أن: (الملك إن لم ينشر العدل فإن رعيته ستثور عليه ومملكته ستتهاوى ومصيره سينقلب والبلية تلاحقه.
أما النظام الاجتماعي في المجتمع العراقي القديم فينقسم إلى طبقتين هي:
1- طبقة الحكام: وتضم ثلاث فئات هي الفئة الدينية، والفئة البيرقراطية، وفئة العسكريين.

2- طبقة المحكومين: وهم الخاضعين لقرارات الطبقة الحاكمة، وينقسمون إلى فئات اجتماعية ميزتها عدم المساواة في الحقوق والواجبات فيما بينهم، وهي:
- فئة الأحرار: وهي قمة هرم المحكومين، لها امتيازات وحقوق وضمانات أعلى من بقية الطبقات.
- الفئة الوسطى)المشكينوم) :وهم أصحاب الحرف وهم عامة أفراد المجتمع.
- طبقة العبيد (الرقيق): وهي الطبقة الدنيا في المجتمع، وهم عديمي الحقوق والإرادة في نظر القانون، حيث ينسب الرقيق إلى سيده وليس إلى أمه أو أبيه.
وفيما يتعلق بالحقوق السياسية فإن الوثائق التاريخية تؤكد عن أن نظام الحكم في العراق القديم لم يكن مطلقاً، إذ كانت هناك مجالس عامة تشارك الحكام في ممارسة السلطة، فالبرلمان العراقي القديم كان مكون من مجلسين هما مجلس الشيوخ ومجلس المحاربين.
وقد ظهر عمل إصلاحي (تشريع) وأربعة قوانين مدونة في الحضارات العراقية القديمة، تتضح فيها بعض ملامح حقوق الإنسان، والجدير بالذكر أن هذه المدونات أو القوانين قد سميت بأسماء الملوك الذين وضعوها، وهي:
1- تشريع الملك أوروكاجينا
2- قانون اورنمو .
3- قانون لبت عشتار.
4- قانون مملكة اشنونا
5- قانون حمورابي.
وفيما تفصيل هذه الشرائع والقوانين:
1- تشريع الملك أوروكاجينا
يعود هذا التشريع إلى حوالي2400 ق.م، ويكاد يكون هذا العمل الإصلاحي قانوناً لولا خلوه من المقدمة والخاتمة. وتنسب هذه الإصلاحات إلى العاهل السومري (أوركاجينا))حاكم لكش في القرن الرابع والعشرين ق.م)، وتعد أقدم وثيقة تاريخية تشير صراحة إلى أهمية حقوق الإنسان، والتأكيد على حريته. فقد عثر في مدينة الشطرة جنوب العراق على لوح سومري يضم هذه الإصلاحات، والتي تدعو للقضاء على التمايز الاجتماعي بين الفقراء والأغنياء، وإزالة الظلم والاستغلال الواقع على

الفقراء من قبل الأغنياء والمتنفذين ورجال المعبد حيث ورد نص يقول: (بيت الفقير صار بجوار بيت الغني(.
وقد قام هذا العاهل بالفعل بوضع القوانين التي توفر للشعب الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة، ومن إصلاحاته أيضاً تحريم الزواج بأكثر من زوجة، وفرض عقوبة الموت على من يخالف ذلك، ومنع الأغنياء والكهنة والمرابون من استغلال الناس الفقراء، ومنع ضريبة دفن الموتى وحاسب الكهنة عليها، وعاهد الإله بأنه (لن يسلم الضعيف والأرملة إلى القوي).
وأكد هذا العاهل تأييده لطبقة المحاربين وطبقة جماهير الشعب من رفع عنهم اضطهاد الكهنة وجباة الضرائب، وأنقص الضرائب التي فرضها الكهنة في حوادث الأحوال الشخصية، وفي مقدمتها الزواج والطلاق، ووضع حداً لاستحواذ طبقة الحكام على أملاك المعابد، وتحديد سلطات الطبقة الحاكمة، وعمل على معالجة الجرائم، وتنظيم العقوبات الخاصة بها، واهتم بالأحوال الشخصية مثل تحريم زواج المرأة من رجلين في آن واحد، و حما اليتيم و الأرملة، وأمر بالعفو عن المسجونين والموقوفين بسبب ديونهم السابقة، أو لسبب استحقاق الضرائب عليهم إلى السلطة الحاكمة، وفرض الرجم على السارق، ومن مواد إصلاحات هذا العاهل: (أذا أراد وجيه -متنفذ- شراء حمار أو بيت يعود إلى فقير، فباستطاعة الفقير أن يطلب الثمن الذي يريده من الوجيه، وعلى هذا الوجيه أن يدفع الثمن بنقود معتمدة، ولا يستطيع بأي حال من الأحوال أن يضطهد الفقير إذا رفض البيع).

تحدثت عن تشريع واحد ...